Financial
Intelligence Centre

دور مركز الاستخبارت المالية (جمهورية جنوب أفريقيا)

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

3 تشرين الأول/أكتوبر 2022

احزور محمد (محاسب قانونى جنوب افريقيا)

محمد جاهد

دور مركز الاستخبارت المالية

Financial Intelligence Centre

المساعدة في تحديد

عائدات الأنشطة غير المشروعة

المساعدة في مكافحة غسل الأموال

المساعدة في مكافحة تمويل الإرهاب

تبادل المعلومات مع

- خطة السياسات الوطنية
- وكالات المشاريع المحلية
- الهيئات الرقابية
- أجهزة الاستخبارات
- خدمة الإيرادات في جنوب إفريقيا
- ووكالات دولية أخرى

الرقابة وفرض **الامتثال** لقانون مركز الاستخبارت المالية

لا يتمتع مركز الاستخبارت المالية **بصلاحيات للتحقيق**

قانون مركز الاستخبارت المالية وإطار عمل مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب في جنوب إفريقيا

قانون مركز الاستخبارت المالية

- تم إنشاء مركز الاستخبارت المالية كمركز وطني في جنوب إفريقيا لجمع وتحليل العمليات المالية والبيانات ذات الصلة

يلزم المؤسسات الخاضعة للمساءلة وجميع الشركات بالابلاغ عن العمليات ويفرض عليها التزامات أخرى

- يقوم بـ "متابعة الأموال"، بهدف إزالة طابع النشاط التجاري عن الأعمال الجرمية.

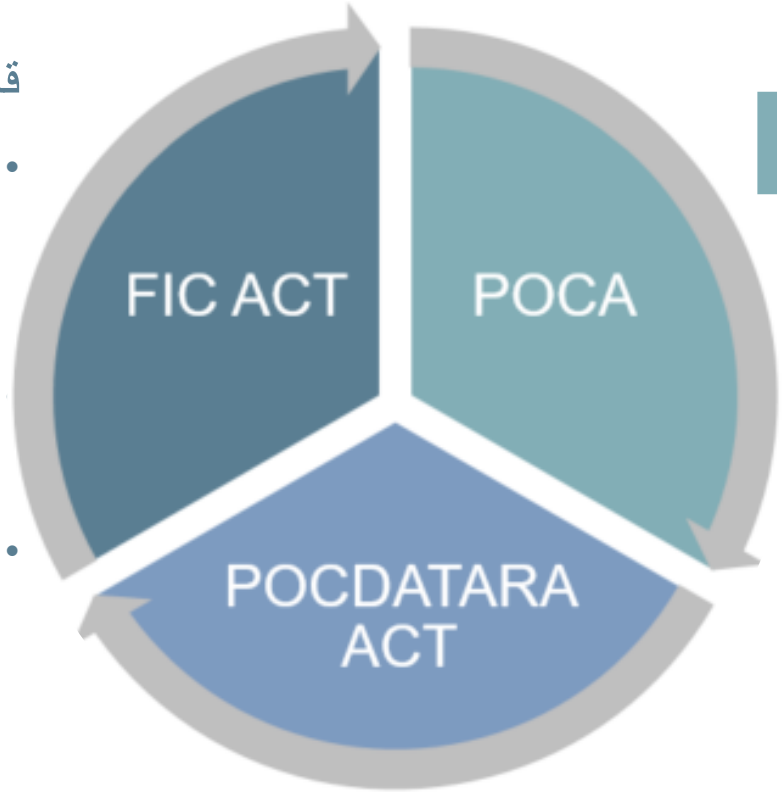

قانون منع الجريمة المنظمة (POCA)

- يجرّم غسل الأموال
- يحدد العقوبات المرتبطة بالإدانة

قانون حماية الديمقراطية الدستورية ضد الأنشطة الإرهابية وما يتصل بها من أنشطة

- يعالج الأنشطة الإرهابية وجرائم الإرهاب
- استحدث تدابير لمعالجة تمويل الأعمال الإرهابية

نظام مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

7 جوانب رئيسية للامتثال

عالميًا

هي هيئة حكومية دولية تابعة لمجموعة العمل المالي (FATF) تركز على وضع السياسات والمعايير من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)

FATF

EGMONT GROUP of Financial Intelligence Units

esaamg EASTERN AND SOUTHERN AFRICA ANTI-MONEY LAUNDERING GROUP

محليًا

أنشأ قانون مركز الاستخبارات المالية لعام 2001 (القانون رقم 38 لعام 2001) مركز الاستخبارات المالية ووضع التزامات على المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات التي تعتبر عرضة لغسل الأموال.

أدخل قانون منع الجريمة المنظمة (القانون رقم 121 لعام 1998) جريمة غسل الأموال وحدد العقوبات المرتبطة بالإدانة.

قدم قانون حماية الديمقراطية الدستورية ضد الإرهاب والأنشطة ذات الصلة لعام 2004 (القانون 33 لعام 2004) تدابير لمعالجة تمويل الأعمال الإرهابية.

مكافحة غسل الأموال (AML)

مكافحة تمويل الإرهاب (CFT)

مراحل غسل الأموال

1 مرحلة التوظيف

تحويل الأموال القذرة إلى النظام المالي

الخصائص

الهدف هو استخدام الأنشطة المشروعة وغير المشروعة لتحويل العائدات إلى منتجات قابلة للاستخدام

كيف | على سبيل المثال تحويل الأموال عبر الأدوات المالية مثل الحسابات المصرفية أو منتجات التأمين

2 مرحلة التمويه

خلق مسافة بين مرتكب الجريمة والعائدات غير المشروعة

الخصائص

خلق المجهولية - عدم القدرة على ربط مصدر (النشاط الإجرامي) العائدات غير المشروعة بمرتكب الجريمة

كيف | يخلق المجرمون طبقات معقدة من العمليات تصعب متابعة الأموال أو ربطها بالنشاط الإجرامي الأصلي

3 مرحلة الادماج

إضفاء الشرعية على العائدات غير المشروعة

الخصائص

لا يمكن التمييز بين العائدات غير المشروعة والأموال المشروعة في النظام المالي

كيف | يمكن للمجرمين إنفاق أموالهم غير المشروعة بكل حريّة. فيزعمون أن الأموال ناتجة عن عمليات تجارية مشروعة.

... وتبقى الدورة جارية

القطاعات المنظمة والجوانب السبعة الرئيسية للامتثال

يحدّد قانون مركز الاستخبارت المالية القطاعات المالية وغير المالية المعرضة لغسل الأموال بما في ذلك:

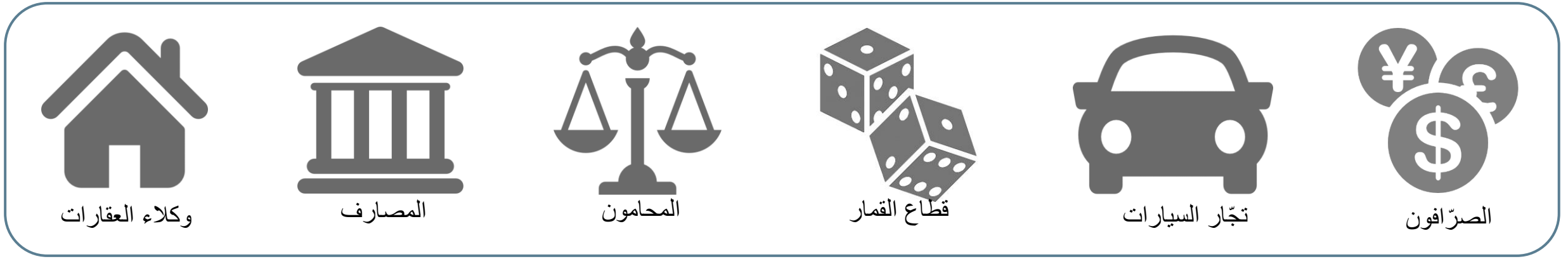

ألمتطلبات الدنية المفروضة على هذه القطاعات هي:

الامتثال لقانون مركز الاستخبارت المالية - ضابط الامتثال (A42S)	التسجيل في مركز الاستخبارت المالية (B43S)	رفع التقارير إلى مركزالاستخبارات المالية (تقارير عن العمليات المشبوهة، تقارير عن العمليات النقدية، تقارير تحويل الأموال الدولية) (S27, S28A, S29, S31)	توفير التدريب المستمر للموظفين على متطلبات قانون مركز الاستخبارت المالية (43S)	الاحتفاظ بسجلات العمليات (5 سنوات) (22S)	وضع برنامج إدارة المخاطر والامتثال (42S)	تحديد هوية العميل والتحقق منها (الهوية، اعرف عميلك) (21S)
					تطبيق نهج قائم على المخاطر	

سيتم إضافة مزودي خدمات الأصول المشفرة (CASPs) قريبًا

النهج القائم على المخاطر

- يجب على المؤسسات الخاضعة للمساءلة **اتباع نهج قائم على المخاطر عند إدارة المخاطر المتعلّقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب**
- يضمن تطبيق النهج القائم على المخاطر أن المؤسسات الخاضعة للمساءلة قادرة على تنفيذ تدابير تتناسب مع مخاطر غسل الأموال و / أو تمويل الإرهاب المحدّدة
- يجب على المؤسّسات الخاضعة للمساءلة تحديد وتقييم ورصد وتخفيف وإدارة مخاطر غسل الأموال و / أو تمويل الإرهاب
- يجب أن تدير المخاطر المتمثلة في أن تزويد السلع والخدمات من قبل المؤسسة الخاضعة للمساءلة قد ينطوي على أو يسهّل غسل الأموال و / أو تمويل الإرهاب.
- يجب على المؤسسات الخاضعة للمساءلة تقييم ما يلي في إطار تقييمها للمخاطر لتحديد مخاطر غسل الأموال و / أو تمويل الإرهاب المحتملة:

العوامل الاخرى	نوع العميل	الموقع	قنوات التسليم	السلع والخدمات
• نهج غسل الأموال • العقوبات • استراتيجية الكيان • الغرامات التنظيمية في القطاعات المماثلة • الدروس / الأنماط	• شخص طبيعي / معنوي • هياكل معقدة • مكشوف سياسيا؟ • شخص مشهور • معلومات سلبية • وسائط سلبية • نتائج تشير الى غسل الأموال • أنماط العمليات	• جنوب إفريقيا / دولة أجنبية • الدول المرتفعة المخاطر • سرية العميل في الدولة الأجنبية • ضعف الرقابة التنظيمية	• علاقة مباشرة • العمل من خلال وسيط • وجهًا لوجه أم لا	• مدفوعات الى الغير • النقد / التحويل الإلكتروني • تدفق الأموال عبر الحدود • مدة العلاقة أو العملية

الابلاغ: تقارير عن حد المدفوعات المستلمة (CTRs)
المادة 28 من قانون مركز الاستخبارت المالية

- المادة 28 من قانون مركز الاستخبارت المالية - تقرير عن العمليات النقدية (لا يتعلق بالاشتباه- **مجرد تقرير وقائعي** / لا يتطرق الى الجرم)
- مبلغ الحد النقدي يتجاوز **249999.99 راند** نقدًا تم استلامه أو دفعه (ما هو النقد: العملات المعدنية والأوراق النقدية والشيكات السياحية)
- التجميع على مدى 24 ساعة - المادة 22 باء و 24 (فترة الابلاغ)
- الابلاغ ضمن فترة يومي عمل بعد العلم
- عدم الابلاغ- الجريمة المنصوص عليها في المادة 51 ؛ المادة الخاصة بالعقوبات 68 (1) (عقوبة جنائية أو إدارية - يتم دفعها عن طريق فرض غرامة)

الابلاغ: تقارير عن العمليات المشبوهة وغير العادية (STRs) المادة 29 من قانون الاستخبارات المالية

تحديد العمليات المشبوهة

- على من يتعيّن الإبلاغ عن العمليات المشبوهة؟ ينطبق هذا الالتزام على:
  - الشخص الذي يمارس نشطًا تجاريًا
  - الشخص المسؤول عن نشاطًا تجاريًا
  - الشخص الذي يدير نشاطًا تجاريًا أو
  - الشخص الذي يعمل في نشاطًا تجاريًا
- المادة 29 - الابلاغ عن العمليات المشبوهة **ليس له حد نقدي** (لا يكون النقد الذي تستلمه المؤسسة مشبوهًا دائمًا)
- الفترة الزمنية للابلاغ- في أسرع وقت ممكن (ضمن مهلة لا تتجاوز 15 يوم عمل - اللائحة التنظيمية 24)
- مواصلة العملية (المادة 33) وحماية الشخص الذي يقوم بالابلاغ (المادة 38)
- المادة 29 (3) - عدم الافصاح لأي شخص، بما في ذلك عدم الافصاح عن موضوع التقرير عن عملية مشتبه بها المقدم إلى مركز الاستخبارت المالية
- الملاحظة الإرشادية 4 من مركز الاستخبارت المالية

حق مركز الاستخبارت المالية في الافصاح عن المعلومات

تنص المادة 41 من قانون مركز الاستخبارت المالية ، بشكل عام، على أنه **لا يحق لمركز الاستخبارت المالية**الافصاح عن معلوماته السرية.

غير أن المادة40 تكرّس عددًا من **الاستثناءات** للقاعدة العامّة. وتنصّ على أن مركز الاستخبارت المالية يجب أن يجعل المعلومات التي تمّ الإبلاغ عنها أو الحصول عليها أو الموّلدة من قبله، متاحة لوكالات تطبيق القانون والهيئات الرقابية لمتابعة التحقيقات أو الإجراءات الإدارية.

Financial Intelligence Centre

الجهات الفاعلة

- المؤسسات الخاضعة للمساءلة
- مؤسسات الابلاغ
- الدوائر الحكومية (CIPC, DHA, NT, SARB)
- مزوّدو البيانات

- مجموعة العدالة ومنع الجريمة والأمن
- شرطة جنوب أفريقيا
  - التحريات العامة
  - مديرية التحقيق في الجرائم ذات الأولوية
  - الاستخبارات المتعلقة بالجرائم
- هيئة النيابة العامة الوطنية
  - خدمات النيابة العامة الوطنية
  - وحدة مصادرة الأصول
  - مديرية التحقيق
- مديرية التحقيق الشرطة المستقلة
- قسم التحقيق في جهاز الدولة
- هيئة تحقيق
  - الدائرة المعنية بشؤون البيئة
  - قسم الخدمات الإصلاحية

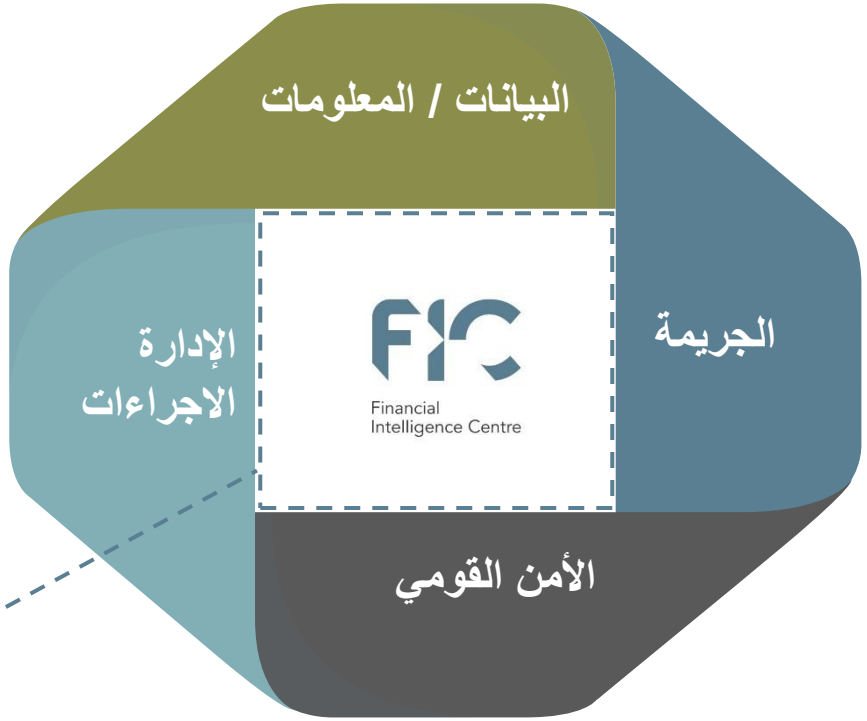

- إدارة ضريبة الدخل في جنوب إفريقيا
- وحدة التحقيق الخاصة
- المدعي العام
- الهيئات الرقابية (مثل بنك جنوب أفريقيا الاحتياطي وسلطة سلوك القطاع المالي)
- خزينة الدولة
- لجان التحقيق

- لجنة تنسيق الاستخبارات الوطنية (NICOC)
- جهاز أمن الدولة
- استخبارات الدفاع
- وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية (مجموعة إيغمونت)
- قسم العلاقات الدولية والتعاون

تقديم معلومات استخبارية عند الطلب أو عند مبادرة من مركز الاستخبارت المالية

المادة 40: يجعل مركزالاستخبارات المالية المعلومات التي تم إبلاغها إليه، والمعلومات التي تم الحصول عليها من حيث تفويضه، متاحة لأصحاب المصلحة المحددين

شروط تبادل / التعامل مع المعلومات

حالة المعلومات المزوّدة من قبل مركز الاستخبارت المالية

الترتيبات الإجرائية والضمانات (شروط التعامل مع المعلومات): المادة 40 (3)

المعلومات (المحلية والدولية) في تقرير الاستخبارات المالية ليست دليلاً **(بما في ذلك البيانات المصرفية الداعمة)**، ويجب استخدامها **لأغراض استخبارية** فقط؛ يمكن استخدامها فقط للتحقيق في نشاط غير شرعي مشتبه به أو عند الاقتضاء، في حدود الوظيفة القانونية لمتلقي المعلومات.

يجب على متلقي معلومات مركز الاستخبارت المالية على الفور إخطار المركز وإبلاغه عن أي طلب أو أي **إجراءات قانونية** (بما في ذلك أي إشعار بإجراءات قانونية منوي إقامتها) لطلب الوصول إلى المعلومات الواردة منه أو الافصاح عنها.

إساءة استخدام المعلومات - جريمة بموجب المادة 60 (عقوبات منصوص عليها في المادة 68). تنطبق على أي شخص يقوم بالافصاح عن المعلومات التي يحتفظ بها أو يحصل عليها من مركز الاستخبارت المالية - ويقوم بمشاطرتها بخلاف المادة 40 أو 41 ووفقًا للمادة 60 (2).

يريد مركز الاستخبارت المالية من المستخدمين التشاور بانتظام حول نطاق تحقيقاتهم واستخدام المعلومات التي يزودها المركز.

المعلومات **حساسةو وسرية**

لا يحق لأي شخص **حيازة** معلومات استخبارات مالية ما لم يكن حيازته مبررًا بموجب قانون مركز الاستخبارت المالية

لا يمكن اختراق المعلومات بأي شكل من الأشكال من خلال **االفصاح لأي شخص** لا يتعيّن عليه استخدام المعلومات.

لا يحق الافصاح عن المعلومات، على وجه الخصوص، بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو الهيئات التي تشكّل **الموضوع موضوع التقرير/الابلاغ**

المعلومات التي يمكن لمركز الاستخبارات المالية توفيرها

هناك ستة مجالات سينظر فيها المركزعند اتخاذ قرار بشأن المعلومات التي سيتم توفيرها

معلومات اخرى ذات صلة

- الأشخاص المعنويون لجنة الشركات والملكية الفكرية والمنظمات غير الربحية والصناديق الاستئمانية
- البيانات الحكومية: السكان والحركة ونظام المحاسبة الأساسي ونظام إدارة الرواتب والأفراد
- خدمات الاشتراك المدفوعة
- تحليل مفتوح المصدر و/ أو تحليل مكتبي
- تحليل الكشوفات المصرفية / البيانات الضخمة
- تحليل الارتباط

الأصول

- معلومات عن السندات– الملك
- تسجيلات المركبات - تسجيل المركبات - نظام المعلومات المرورية للإدارة الوطنية

المعلومات الدولية

- الطلبات - Egmont للحصول على معلومات مالية مع وحدات استخبارات مالية أخرى على مستوى العالم (المادة 40)
- التدفقات النقدية عبر الحدود - البنك الاحتياطي
- نظام مراقبة الحركة عبر الحدود (MCS) - الشؤون الداخلية

صلاحيات دعم التحقيقات

- تجميد الحسابات المصرفية - 10 أيام (المادة 34)
- مراقبة الحسابات المصرفية (المادة 35)
- شهادة تأكد على استلام التقاريرالتنظيمية (المادة 39)
- الوصول إلى السجلات بأمر (المادة 27 أ) (دليل)

التقارير الواردة

- تقارير عن عمليات مشبوهة وغير عادية (المادة 29)
- تقارير عن حد المدفوعات المستلمة (المادة 28) k25R<
- تقارير عن أصول ممتلكة من قبل إرهابيين (المادة A28)
- تقارير من الهيئات الرقابية (المادة 36)
- معلومات إضافية عن التقارير التنظيمية الواردة (المادة 32)

المعلومات المالية (المادة 27)

- تتبع الحسابات المصرفية (51 مصرفًا)
- محافظ التأمين طويلة الأجل (89 شركة)
- معلومات مؤسسات القمار (3130 شركة)
- مكاتب الصيرفة (362 شركة)
- محوّلو الأموال (265 شركة)

جلسة مناقشة - 15 دقيقة

1. كيف يتم تبادل المعلومات المالية مع وكالتك المعنية؟ على سبيل المثال ، ما هي العمليات التي يتعين عليك إجراؤها للحصول على المعلومات الاستخبارية / المساعدة من مركزالاستخبارات المالية الخاصة بك؟
2. هل قام أي من أعضاء المجموعة بتسجيل طلب لدى مركزالاستخبارات المالية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فهل كانت المعلومات الاستخباراتية مفيدة؟ هل استجاب لها في الوقت المناسب؟
3. هل سبق لك تلقي استخبارات مالية استباقية من مركز الاستخبارات المالية في بلدك؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل أسفرت المعلومات الاستخبارية عن نتائج ملموسة (أي تحقيق إضافي، أو دعوى، إلخ)؟
4. من وجهة نظرك، هل تقوم وكالات إنفاذ القانون في بلدك باستخدام مركز الاستخبارات المالية بشكل ملائم؟ (يرجى التوضيح).

الاصول المشفرة

Financial Intelligence Centre

لماذا نستخدم العملات المشفرة؟

المرونة

السوق العالمي والتجارة عبر الحدود والسفر وحركة الأشخاص - 12000 عملة مشفرة مختلفة

الحرية

الحرية المالية - خارج الاقتصاد المنظم رسميًا. لا حاجة للوسيط

اخفاء الهوية

مصممة مع مراعاة الخصوصية - إخفاء الهوية.

اسمي السيد / السيدة ...

6460fa74e17f5ee3bfcc7ac96d46702f3451653c8d3b74871f3c3637357f548a

على الرغم من أن معظم التبادلات تقوم بالعناية الواجبة تجاه العملاء

السرعة

التوليد الرقمي - سريع

الفورية

عمليات فورية وغير وجها لوجه وعبر البلدان ومجهولة الهوية إلى حد كبير

النمو

إمكانات نمو ملحوظة - استثمارات

"ما حققه الإنترنت في مجال الاتصالات ، ستحققه تقنية سلسلة الكتل في مجال العمليات الموثوقة" (المديرة التنفيذية لشركة IBM: جيني روميتي)

العملة الورقية مقابل عملات التشفير

العملات الرقمية

- تم إنشاؤه بواسطة أجهزة الكمبيوتر داخل الشبكة.
- **لا مركزية ولا يدعمها أحد.**
- **يبلغ الحد الأقصى لعملة البيتكوين 21 مليون قطعة نقدية.**

$$\sum_{n=0}^{\infty} \frac{210000 \times 50}{2^n} = 210000 \times 50 \times \frac{1}{1-\frac{1}{2}} = 21000000$$

- **تم إنشاؤها من خلال كود بروتوكول سلسلة الكتل، بناءً على معادلات رياضية.**
- **نشرت سلسلة الكتل جميع العمليات منذ عام 2009.**

العملة الورقية

- تم سكها وتنظيمها **من قبل البنك المركزي**.
- **مركزية** ومدعومة من حكومة جنوب إفريقيا.
- **من دون سقف** - يحدّد البنك المركزي مقدار العملة الورقية المتداولة.
- العمليات النقدية المنفذة **لا يتم نشرها علنًا** ولا يمكن رؤيتها منذ أول عملة ورقية مسكوكة.

Financial Intelligence Centre

دراسة حالة: مزاعم تشير الى عقود حكومية احتيالية

أعلام أعضاء مجموعة العمل المتكاملة لمكافحة غسل الأموال في جنوب إفريقيا

في البداية ، أشارت تقارير إعلامية الى **استفادة شخص ذو منصب سياسي حساس** من مناقصات حكومية متعلقة بجهود التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19. استنادًا إلى **التقارير التنظيمية والمنتجات التحليلية الشاملة التقارير التنظيمية والمنتجات التحليلية الشاملة** الواردة من أعضاء**مجموعة العمل المتكاملة لمكافحة غسل الأموال في جنوب إفريقيا**،ساعد مركز الاستخبارات المالية وحدة التحقيق الخاصة (SIU) (في إطار نشاطه التشغيلي**في مركز مشاطرة المعلومات)** في عقد اتصالات غير منتظم **مزعوم** تم الكشف عنه في وسائل الإعلام. بلغ إجمالي **المدفوعات على مدى 9 أشهر** من الدائرة الوزارية إلى مزود الخدمة، والمرتبط بـشخص ذو منصب سياسي حساس**150راند.**.

التدفقات المالية

بمساعدة أعضاء SAMLIT، أجرى مركز الاستخبارات المالية تحليل التدفق المالي **الذي حدّد 163 حسابًا مصرفًا مستفيدًا** ومدفوعات الى 3 بطاقات ائتمان قام بها مزود الخدمة.

تأمين الأموال

من خلال**عملية التحليل المعقدة هذه،** أصدر مركز الستخبارات المالية المادة 34 من التوجيهات للمؤسسات المالية لتأمين مبلغ 22 مليون راند.

الادلّة التي تمّ انتاجها

باستخدام بعض تحليلات التدفق المالي، قام مركز الاستخبارات المالية بتقديم إفادة خطية لدعم أمر المحكمة الخاصة لوحدة التحقيقات الخاصة التي حدّدت اثني عشر (12) مدعى عليه**واحتفظت بمبلغ 22 مليون راند**. أقامت وحدة التحقيق الخاصة **إجراءات مراجعة** بهدف استرداد مبلغ 150 مليون راند بالكامل.

المستوى 1 - 2 تدفقات إلى مصارف مختلفة

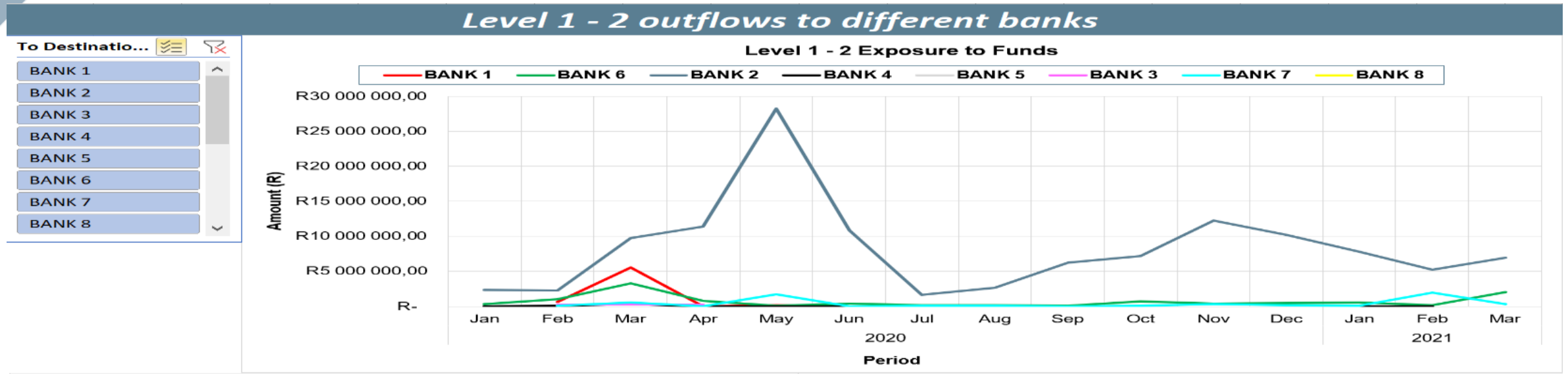

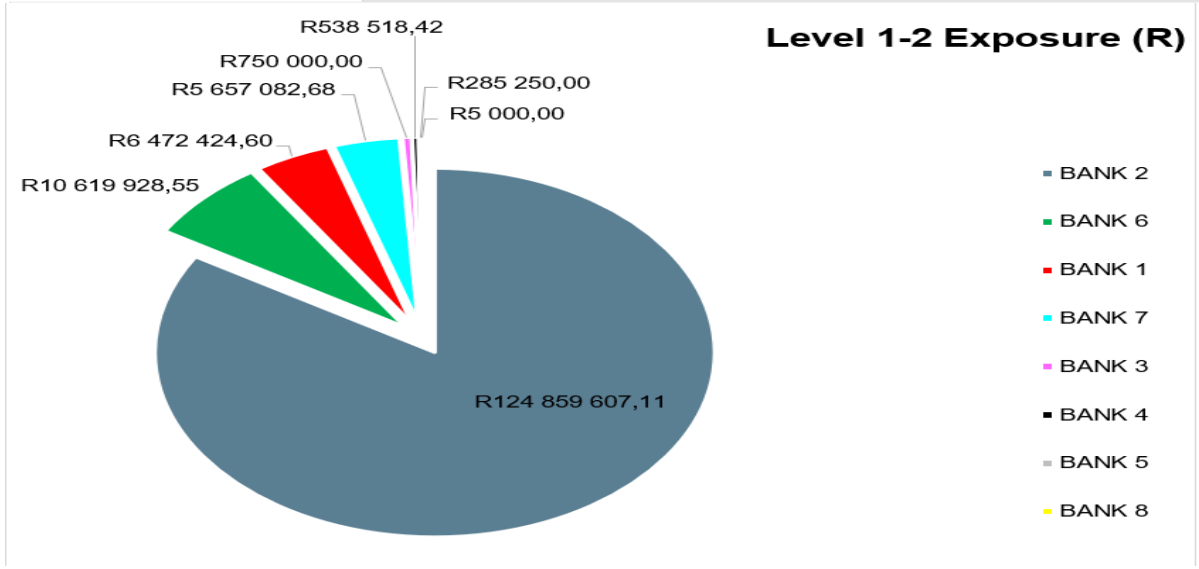

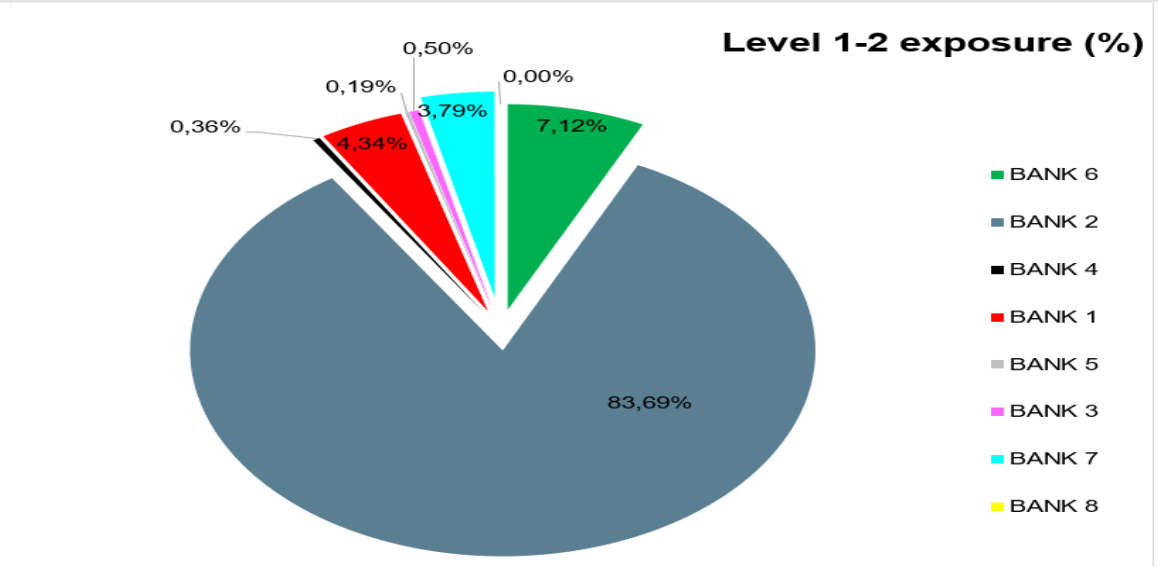

تعقيد الأمر

الأصول الناتجة عن العائدات

في إطار مساعدة وحدة مصادرة الأصول (AFU)، حدد مركز الاستخبارات المالية أصول إضافية تم شراؤها بقيمة

حوالي 6 ملايين راند من خلال طبقات متعددة من العمليات.

دعوى جنائية

يتم التعامل مع الأمور في **مركز تبادل المعلومات والتحقيق الجنائي مستمر** ويساعد مركز الاستخبارات المالية في الاستخبارات المالية التي توجه التحقيق،

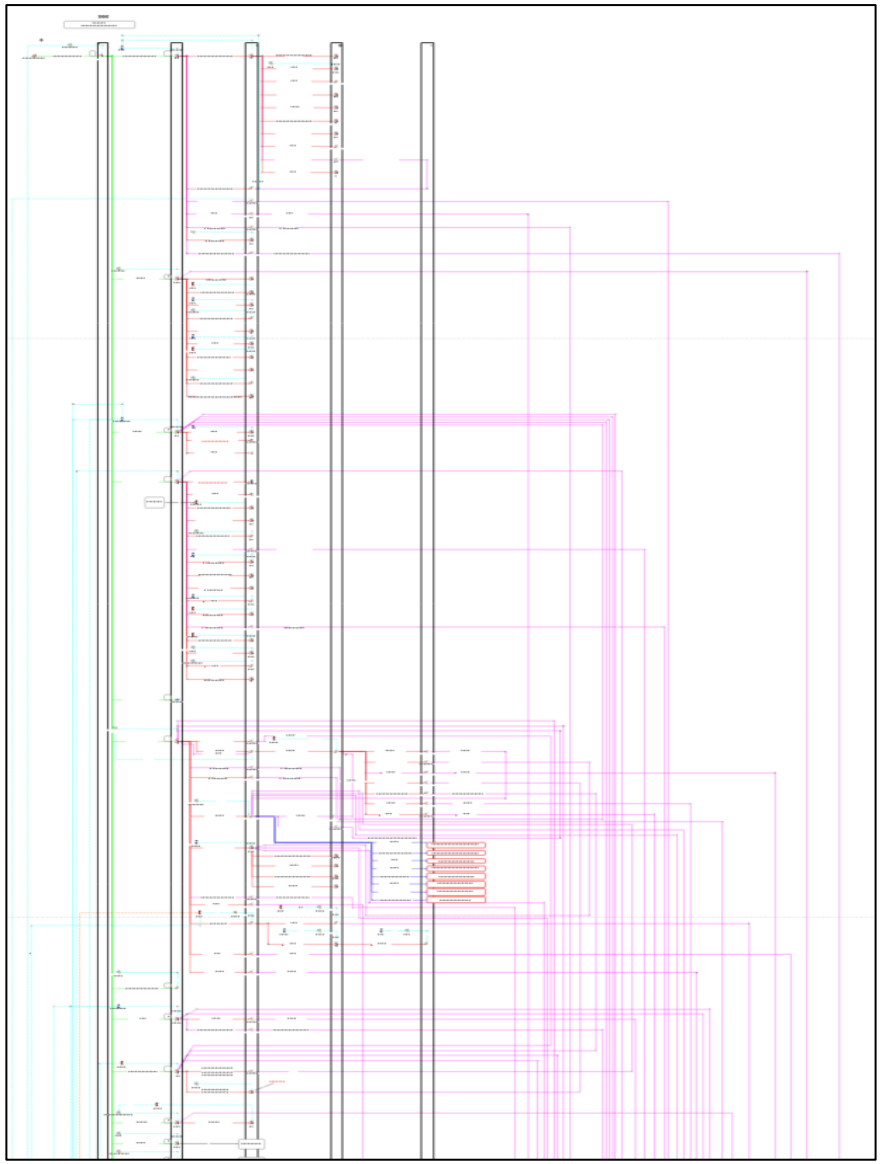

حسابات مصرفية متعدّدة

تتبع مركزالاستخبارات المالية الأموال من الوزارة إلى مزوّد الخدمة من خلال **مائة وثلاثة وستين (163) حساب مستفيد من المستوى الثاني** وثلاث (3) بطاقات ائتمان.

حسابات مصرفية إضافية

تم تحليل أربعة وأربعين حسابًا من لمستوى الثالث لتحديد مائتي حساب مستفيد آخر من المستوى الثالث من خلال 1422 عملية.

عرض إحصائي للمعلومات المالية المنشورة بشكل استباقي ولاحق

01

تم تسليم بشكل استباقي 1126 تقرير عن استخبارات مالية إلى أصحاب المصلحة المحددين في المادة 40 من قانون مركز الاستخبارات المالية

02

تم انتاج 2080 تقريرًا عند طلب معلومات من قبل أصحاب المصلحة المحددين في المادة 40 من قانون مركز الاستخبارات المالية

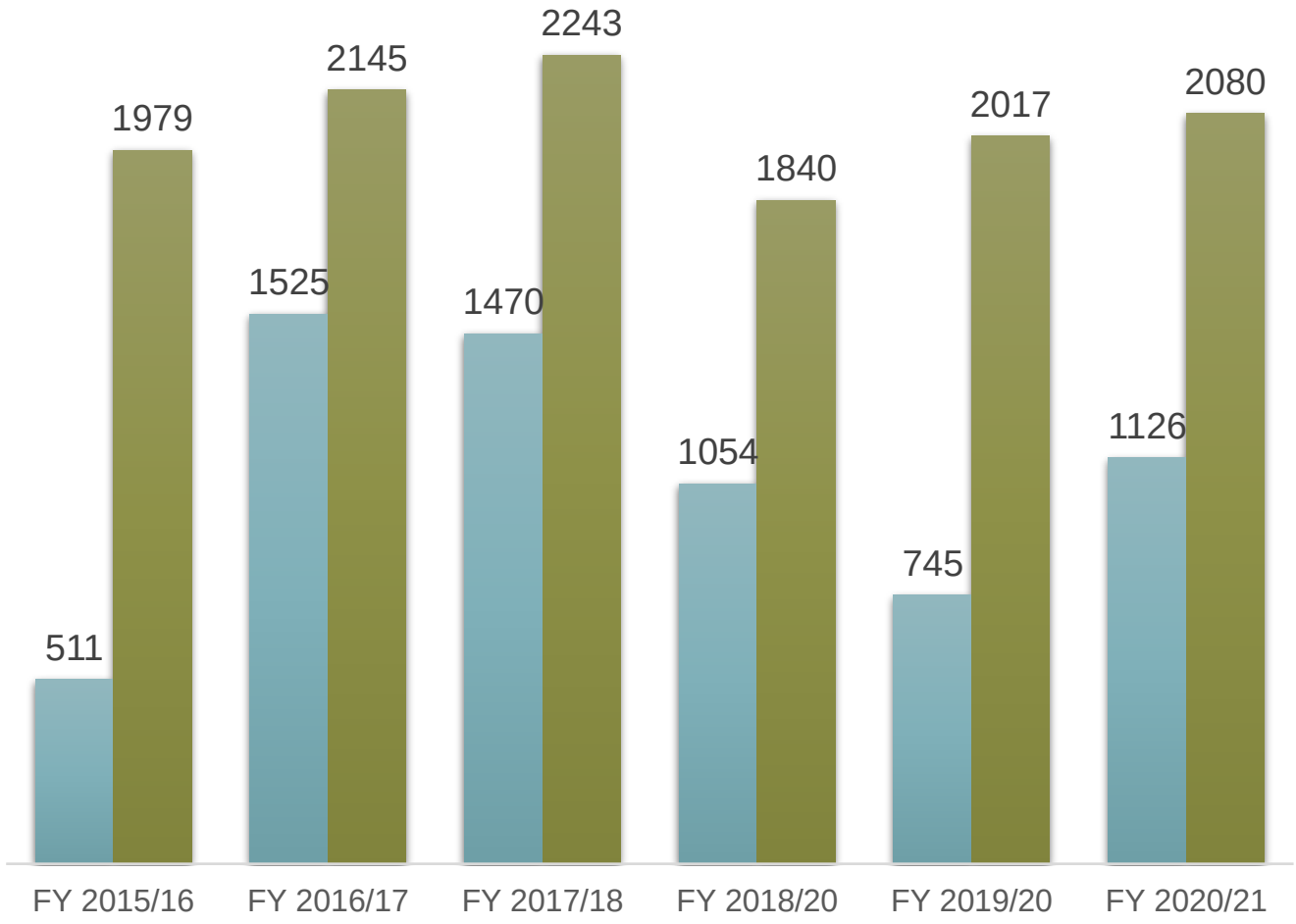

عائدات الجريمة المشتبه بها تم تحصيلها بين 2015 و2021

01

العائدات التي تم تحصيلها من قبل أصحاب المصلحة باستخدام المعلومات المالية الصادرة عن مركز الاستخبارات المالية [السنة المالية 2020/21 R 3،3b]

02

تجميد العائدات في الحسابات المصرفية باستخدام المادة 34 من قانون مركزالاستخبارات المالية [السنة المالية 2020/21 - 2R،613m]

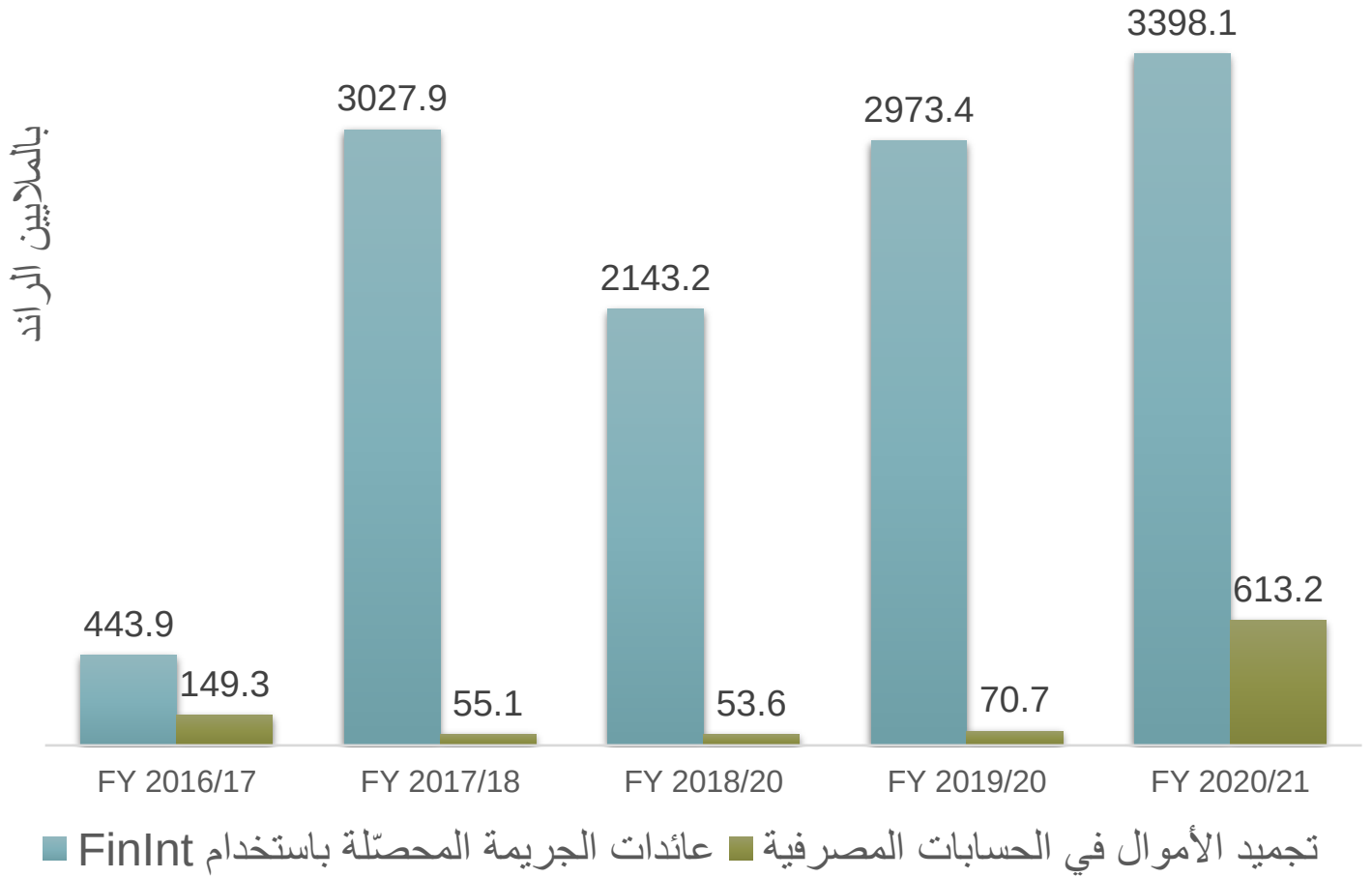

دراسة الحالة:
الاحتيال وغسل الأموال من خلال العملات المشفرة

- تلقى مركزالاستخبارات المالية تنبيهًا من **دولة مجاورة** بأن شخصًا تعرّض لعملية احتيال تتعلق بمبلغ كبير من المال تمّ تحويله إلى مؤسسة مالية في جنوب إفريقيا. تم تحويل بعض الأموال إلى بورصة العملات المشفرة وتحويلها إلى **سلة من العملات المشفرة**، بما في ذلك البيتكوين. كانت بعض الأموال غير قابلة للتحصيل لأنها تم تحويلها إلى بورصات أخرى للعملات المشفرة في دول أجنبية.

- جمّد مركز الاستخبارات المالية بعض **العملات الافتراضية (البيتكوين والبيتكوين النقدي و Ripple)** المحتفظ بها في بورصة العملات المشفرة، عملًا بتوجيه المادة 34. كما قدّم إفادة خطية أدت إلى حصول وحدة مصادرة الأصول على أمر حفظ صادر عن المحكمة العليا في جوهانسبرغ.

- **ملاحظة:**
  - اشارالعنوانين التي تم تتبعهما إلى بورصة BITTREX - مقرها في لاس فيغاس، الولايات المتحدة الأمريكية
  - في غضون 24 ساعة - انتقل مبلغ 500،000.00 راند حول 3 دول!

Financial
Intelligence Centre

شكرًا لك!